Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كما يَرجِعُ نقصانَ اللفظ إلى نقصانِ فى المعنى ، وبهذا يفسِّر حذف اللام من الأسماء الخمسة عند عدم الاضافة ، يقول : «هذه الأسماء الخمسة مضافة فى المعنى ، فإذا قُطِعت عن الاضافة وأفردت نقص المعنى فنقص اللفظ تبعا له(١)» .

وأما عن وضع المزيد وصلته بالمعنى ، وهو الأمر الثانى ، فقد أكثر السهيلى أيضا من التنبيه عليه ، وهو أصل من أصوله فى فهمه لدلالة البنية ، ومن صريح كلامه فى ذلك إن كان المعنى الزائد آخرا كانت الزيادةُ آخرا ، وإن كان المعنى الزائدُ أولا كانت الزيادة المنبئة عنه أولاً مُسبَّقة على حروفِ الكلمة . . (٢)»

ومعنى هذا أنه يفسر الزيادة تفسيراً زمنياً ، وهذا أصل لم يسلم له ولم يطرد معه ، ويمكن قبولُه فى حديثه عن حروف المضارعة ، فهو يراها دلائل على الفاعلين ، وقُدمت على الفعل لأن الفعل لم يحصل أو لم يتم بعدُ لفاعله «وأن بينه وبين تحصيله جزءا من الزمان ، فكان الحرف الزائد السابق للفظ الفعل مشيراً فى اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان ، مرتَّبا فى البيان على حسب ترتُّبِ المعنى فى الجَنان(٢)» .

وبهذا الأصل يفسِّر تأخر الضمائر مع الماضى نحو «فعلت» لأن الفعل قد انقضى ، ومن ثَمَّ قدم فى الكلام وأخر الفاعل .

ويقول مُعَقِّباً على أبى سُليمان الخُطابى فى زعمه أن معنى احمَرَّ مخالفٌ لمعنى احمارّ ، وأن افْعَلَّ يقال فيما لم يخالطه لون ، وافعالّ يقال لما خالطه لون آخر : «والخطابى ثقة فى نقله ، والقياسُ يقتَضِى صحةَ قوله ، لأن الألف لم تُزدَ فى أضعافِ حروف الكلمة إلا لدخول معنى زائدٍ بين أضعاف معناها(٣)» .

---

(١) ن م ١٠٠ ، وينظر ١٩٧ .

(٢) ن . م ١١٧ .

(٣) ن . م ٣٢٦